الأنباء
الثلاثاء 13 يونيو 2017
لمشاهدة الصفحة PDF

أنباء سورية

قامت بتفتيش منازل «داعش» ورفع البصمات

قسد تسلم «الطبقة» للأميركيين والنظام يقصف درعا بـ «براميل النابالم»

الدخان الاسود والسنة اللهب تتصاعد من احد الابنية التي قصفتها قوات النظام في درعا (أ.ب)

عواصم ـ وكالات: كشفت مصادر محلية في مدينة الطبقة في ريف الرقة الغربي شمال سورية أن قوات أميركية وصلت إلى المدينة وانتشرت في الحي الاول مساء أمس الأول.

وقالت المصادر لوكالة الانباء الالمانية (د.ب.أ) إن الميليشيات الكردية التي تشكل العمود الفقري لقوات سوريا الديموقراطية «قسد» قد أخلت «الحي بشكل كامل منذ ظهر الاحد واعتبرته منطقة عسكرية ثم تبع ذلك دخول مجموعات تقدر بحوالي 40 عنصرا يرتدون ملابس عسكرية وعلى أيديهم العلم الأميركي وقامت بتفتيش جميع منازل الحي التي كان يقيم بها عناصر من تنظيم داعش وقاموا بحمل عدد من الصناديق من الحي كما قاموا برفع البصمات في المنازل التي دخلوا إليها».

وأكدت المصادر أن أغلب عناصر داعش من المقاتلين الأجانب كانوا يقيمون في منطقة الحي الأول الراقي في المدينة.

وفي السياق، وصلت معارك قسد المدعومة من الولايات المتحدة مع تنظيم داعش مشارف المدينة القديمة في الرقة، حسبما ذكر المرصد السوري لحقوق الإنسان.

وحقق المسلحون الأكراد تقدما سريعا في حي الصناعة في الجهة الشرقية باتجاه وسط المدينة انطلاقا من حي المشلب.

وإذا سيطرت على حي الصناعة بالكامل، فسيكون هذا أهم تقدم لها، بعد أن سيطرت على 70٪ منه، كونه «يؤدي الى وسط المدينة حيث توجد أهم مواقع التنظيم»، بحسب المرصد.

وأكد «أن المعركة الحقيقية ستبدأ حالما يسيطرون على حي الصناعة». وتزداد صعوبة القتال مع اقتراب قسد من وسط المدينة المكتظة بالسكان، حيث أبدت عدة منظمات دولية تخوفا على مصير عشرات الآلاف من المدنيين المحاصرين هناك. ويقدر عددهم بنحو 300 ألف شخص، بينهم 80 ألفا نزحوا من مناطق أخرى في سورية.

وذكرت حملة «الرقة تذبح بصمت» المناهضة للتنظيم ان المخابز مغلقة بسبب نقص الدقيق، فضلا عن انقطاع الكهرباء والمياه.

كما يواجه المدنيون المحاصرون في الرقة خطر تعرضهم للاصابة خلال تبادل إطلاق النار، بين قسد وداعش، أو خطر القصف العنيف الذي تشنه طائرات التحالف الدولي ضد داعش، حيث اتهم ناشطون هذه القوات بقصف المدينة بالفوسفور.

تعزيزات ضخمة تحضيراً لهجوم واسع وتطويق درعا

ونقلت وكالة فرانس برس عن أحد المسلحين الأكراد «ان هذه المعركة ستكون صعبة».

وأوضح «عندما نقترب من مركز المدينة، سنقاتل داخل مبان متعددة الطوابق، ان القتال وسط المدينة اصعب من القتال في القرى، لكننا سنقاتل حتى نحكم سيطرتنا على المدينة كلها».

وخارج المدينة، تجددت المعارك على الجبهة الشمالية أمس، وكان التقدم يسير ببطء، حيث يستخدم مسلحو داعش القاعدة العسكرية المسماة «الفرقة 17» التي قاموا بتحصينها على مشارف المدينة الشمالية بالاضافة إلى معمل سكر مجاور من اجل الدفاع عن المدينة من الجهة الشمالية، بحسب المرصد.

وفي جبهة أخرى، صعد جيش النظام وفصائل مدعومة من إيران الهجمات على درعا في إطار محاولته انتزاع المدينة من المعارضة.

وبحسب تقارير اخبارية وناشطين، فقد ألقى الطيران المروحي أمس «براميل متفجرة تحتوي مادة النابالم الحارق والمحرم دوليا على أحياء درعا البلد»، ما تسبب باندلاع حرائق كبيرة وسقوط جرحى في صفوف المدنيين.

ونشر ناشطون مقطع فيديو يظهر تساقط البراميل المتفجرة والتي تحتوي مادة النابالم على الأحياء السكنية.

وبحسب رويترز، تركزت الغارات المكثفة بشكل أساسي على المنطقة الجنوبية من درعا. وقال مقاتلو المعارضة وسكان إن جيش النظام كثف في الآونة الأخيرة من إسقاط البراميل المتفجرة أو الاسطوانات المعبأة بشظايا كما أطلق مئات مما يسمى بصواريخ الفيل على الحي القديم بدرعا ومخيم سابق قريب للاجئين، رغم ان هذه المنطقة تقع ضمن اتفاق ما يسمى مناطق «تخفيف التصعيد» الذي تم التوصل اليه في أستانا أخيرا.

ويدفع النظام بمزيد من التعزيزات من الجيش وحلفائه في حزب الله المدعوم من إيران وفصائل عراقية إلى المدينة من عدة مواقع قرب العاصمة دمشق.

وتستخدم قوات الجيش طريق دمشق ـ درعا وهو طريق إمدادات رئيسي، حيث أدت خنادق محصنة بشكل جيد على جانبي الطريق إلى زيادة صعوبة شن مقاتلي المعارضة هجمات.

وقال الرائد عصام الريس المتحدث باسم ما يسمى بالجبهة الجنوبية للجيش السوري الحر الذي يدعمه تحالف عربي ـ غربي إن «النظام» نقل طوابير طويلة من القوات من الفرقة المدرعة الخاصة الرابعة وقوات من حزب الله أيضا.

ويقول مقاتلو المعارضة إن تعزيز القوات والقصف الجوي العنيف في الأسابيع الأخيرة يشيران إلى حملة ضخمة لما يعتبره مقاتلو الجيش السوري الحر معركة فاصلة.

وقال الريس إن كل شيء يشير إلى أن «النظام» يستعد لشن هجوم عسكري واسع النطاق في درعا يعتزم فيه تطويق المدينة والوصول إلى الحدود الأردنية.

وبدوره أكد أدهم الكراد قائد لواء الصواريخ في الجبهة الجنوبية في الجيش السوري الحر إن مراقبتنا تشير إلى حاملات جنود ومدرعات ثقيلة وإذا استمر ذلك على نفس المستوى من التعزيزات فسيكون كبيرا جدا.

سليماني يتحدى واشنطن ويصل الحدود العراقية قادماً من سورية

صورة نشرتها وكالة تسنيم لقاسم سليماني

عواصم ـ وكالات: أكدت وسائل اعلام ايرانية أن قاسم سليماني قائد فيلق القدس التابع للحرس الثوري، قد وصل إلى الحدود السورية ـ العراقية، من الجانب السوري بمرافقة الميليشيات المدعومة من ايران، في خطوة من شأنها رفع منسوب التحدي ضد قوات التحالف الدولي الذي تقوده واشنطن والتي تعتبر المنطقة الحدودية مع العراق والاردن خطا احمر منعت على قوات النظام الاقتراب منه.

و قالت وكالة «تسنيم» الايرانية ان لواء «فاطميون»، المؤلف من المرتزقة الأفغان، بدأت تحركها باتجاه الحدود العراقية ـ السورية وذلك مواصلة لعملياتها التي بدأتها الشهر الماضي برفقة قوات النظام للسيطرة على الجانب السوري من الحدود بعد سيطرة الحشد العراقي على الطرف المقابل.

واعتبرت الوكالة الايرانية أن هذه القوات تمكنت من كسر الخطوط الحمراء الأميركية، والتي سبق أن استخدمت سلاح الجو لمنع تقدم الميليشيات الايرانية، ولكنها فشلت بعد وصول الأخيرة إلى الحدود العراقية بسرعة قياسية.

حالات جديدة من شلل الأطفال في دير الزور وتحذيرات من تحوله إلى وباء

عواصم ـ وكالات: تصاعدت المخاوف في ريف دير الزور من عودة وباء شلل الأطفال، بعد اكتشاف خمس اصابات جديدة، نظرا للظروف المعيشية الصعبة التي يعيشها أهالي المنطقة التي تشهد صراعا كبيرا بين مختلف الدول للسيطرة عليها، وانتزاعها من يد تنظيم داعش.

ونقلت شبكة «شام» عن أطباء في ريف دير الزور الشرقي، بعد تشخيصهم سريريا لحالات جديدة، وجود خمس اصابات بمرض شلل الأطفال، واحدة في بلدة دبلان واثنتان في بلدة صبيخان واثنتان في بلدة غريبة. وكانت تقارير إعلامية عدة حذرت من ظهور نسخ خطيرة من المرض.

أنباء لبنانية

الصوت التفضيلي ونواب الاغتراب يهددان التوافق

مصادر لـ «الأنباء»: مخاوف متبادلة من تحفظات محتملة تقود إلى إسقاط القانون في مجلس النواب لصالح قانون الستين

بيروت ـ عمر حبنجر

يقول رئيس مجلس النواب نبيه بري ان يوم غد الاربعاء، يفترض ان يكون يوم الحسم الانتخابي او يوم الفصل في حين أكد الرئيسان ميشال عون وسعد الحريري، بعد لقائهما في بعبدا على ضرورة انجاز قانون الانتخاب في اسرع وقت.

وكما هو معروف، فإن المشكلة ما زالت اياها، اي «الصوت التفضيلي» وتمثيل المغتربين يضاف الى ذلك قلق البعض من تمرير القانون في مجلس الوزراء، رغم التحفظات التي ستجري عليه، ومن ثم تهريبه في مجلس النواب.

هذا البعض المنتمي الى الاحزاب المستبعدة عن مطبخ القانون يخشى من فكرة طرحه على المجلس النيابي بمادة وحيدة، بحيث يفرض على اللبنانيين بكل ما فيه من ثغرات وهنات. وقد عرضت مصادر قريبة من الحكومة لـ «الأنباء» الاحتمالات المتعلقة بقانون الانتخابات، بين اليوم وغدا، فهي تتوقع انجازه في مجلس وزراء الاربعاء، بالتوافق، واحالته الى مجلس النواب مقرونا بتأجيل الانتخابات الى شهر مارس المقبل.

وثمة افتراض آخر، ان تكون هناك تحفظات على القانون من جانب وزراء معنيين، وفي هذه الحالة سيتخطى مجلس الوزراء هذه التحفظات ويحيل القانون مع التحفظات الى مجلس النواب! هنا تضع المصادر علامة استفهام كبيرة حول موقف الرئيس نبيه بري هل يأخذ بالتحفظات ويطرح القانون على بساط المناقشة والتصويت؟ وماذا لو لم يأت التصويت لصالح القانون؟

في هذه الحالة، تخشى المصادر الوزارية القريبة من بعبدا، ان يكون ثمة فخ نصبه لها رئيس مجلس النواب، عبر اسقاط القانون المطروح، ووضع الآخرين امام حتمية الاعتماد على قانون الستين النافذ، اي قانون الستين، الذي سبق ان تحدث عنه الرئيس ميشال عون والبطريرك بشارة الراعي، كقانون نافذ يمكن الاعتماد عليه عند الضرورة.

المصادر عينها، نفت كل ما قيل عن التوافق على طروحات خلافية، فالوزير جبران باسيل، مثلا مازال يصر على طرحه المتعلق بطائفية هذا الصوت، في مقابل موقف الثنائي الشيعي وآخرين المصرين على اخراج هذا الصوت من القيد الطائفي.

وكذلك مطالبة باسيل بنقل المقعد الماروني من طرابلس إلى البترون، وتمثيل المغتربين.

المصادر الوزارية تقول ان الرئيس سعد الحريري يريد إبعاد النقاشات عن مجلس الوزراء، لذلك فهو يفضل بت المسائل الخلافية قبل عرض مشروع القانون على مجلس الوزراء الأربعاء، أي في غضون الساعات القليلة المتبقية. ولهذه الغاية زار الحريري الرئيس عون في بعبدا، ورأس اجتماعا أمس في بيت الوسط.

بدوره، الرئيس نبيه بري لفت الى أهمية الاتصالات المتوقعة قبل انعقاد جلسة مجلس الوزراء. ورأى أمام زواره أن يوم غد الاربعاء يفترض ان يكون يوم الحسم أو يوم الفصل، بانجاز القانون الانتخابي، وأنه تشاور مع الرئيس الحريري حول جلسة مجلس الوزراء، واستعجله إنجاز القانون «فإذا تم ذلك وأحالوه إلي في اليوم عينه نطبعه ونوزعه على النواب في اليوم نفسه، وعندها اثبت موعد الجلسة التشريعية يوم الجمعة المقبل.

وتخشى مصادر نيابية ان يفضي تصلب الوزير باسيل، بوجوب تخصيص ستة نواب من أعضاء المجلس للمغتربين، وهو ما يرفضه حزب الله وأمل، إلى الاطاحة بالقانون.

وفي هذا المجال قال بري: لا يزايدن أحد علينا في موضوع المغتربين وانا الذي استحدثت وزارة للمغتربين وغيري ألغاها، وبالتالي انا لست ضد تمثيل المغتربين لكن قبل ذلك يجب ان تتوافر الشروط والإمكانات لذلك. لكننا نرفض خفض عدد النواب، من خلال فرز ستة منهم للمغتربين واعتبر ذلك مرفوضا. وقال لقد سمعت من الرئيس عون أنني أول مسلم يقبل بقانون الـ 15 دائرة، وهو صاحب هذا المشروع، لقد وافقنا على مشروعهم الذي اتفقوا عليه في بكركي، ثم فوجئنا بالشروط تلو الشروط، معلنا رفضه نقل مقعد طرابلس الماروني، بينما لا يمانع في نقل المقعد الانجيلي الى دائرة الاشرفية في بيروت.

جانب من المؤتمر الصحافي للرئيس العماد ميشال عون والرئيس القبرصي نيكوس انستاسيادس في بعبدا (محمود الطويل)

«التمديد» ورقة احتياط في يد بري و«الفراغ» ضربة للرئاسات الثلاث

في حال عدم التوصل إلى صيغة نهائية لقانون الانتخابات النيابية المقبلة خلال هذا الأسبوع، فإن جلسة تشريعية ستعقد يوم الجمعة برئاسة رئيس مجلس النواب نبيه بري ستكون مخصصة للتمديد للمجلس منعا للفراغ. وتحديد تاريخ 16 الجاري كموعد للجلسة المقبلة يهدف إلى الاحتفاظ بالقدرة القانونية التشريعية للمجلس في حال قام الرئيس ميشال عون برد القانون الذي سيكون محالا إليه بصيغة «المستعجل»، وسيكون رئيس البلاد مضطرا في كل الأحوال بأن يعيد قانون التمديد المرتقب في غضون خمسة أيام، ما يسمح للمجلس النيابي بأن يعقد جلسة ثانية في 20 الجاري لإقرار القانون بصيغته النهائية والرسمية، من دون أي عقبات قانونية، وذلك منعا لدخول البلاد في فراغ خطير على مستوى السلطة التشريعية.

مصادر نيابية لم تسقط من حسابها إصرار بري على تثبيت موعد الجلسة التشريعية الجمعة، في حال أن جلسة مجلس الوزراء انتهت من دون التفاهم على قانون انتخاب جديد، على أن تخصص لمناقشة بند وحيد يقع تحت عنوان ما العمل قبل انتهاء ولاية البرلمان الممدد له، لأنه من غير الجائز إقحام البلد في فراغ قاتل في وقت هو في أمس الحاجة إلى الاستقرار، ليتفرغ لاحقا للبحث في مشروع قانون الموازنة للعام الحالي، لأن عدم إقراره في البرلمان سيفتح الباب أمام فتح اعتمادات مالية خاصة لتأمين الاحتياط اللازم مع بدء نفاذه، لصرف الرواتب للعاملين في القطاع العام وتغطية النفقات الضرورية للوزارات والإدارات الرسمية على أساس التقيد بالقاعدة الاثني عشرية.

وبكلام آخر، لم تسقط المصادر النيابية من حسابها، احتمال تخصيص الجلسة النيابية المقررة الجمعة في حال تعثرت ولادة قانون الانتخاب، لإقرار اقتراح قانون، شرط تأمين النصاب القانوني لانعقادها، يقضي بالتمديد للبرلمان حتى نهاية سبتمبر المقبل، أي لثلاثة أشهر، تجرى في نهايته الانتخابات النيابية على أساس القانون النافذ حالياً، أي «الستين»، لا يستهدف الدخول في معركة «كسر عظم» مع أحد، وبالتالي يتوخى منه رئيس البرلمان منع سقوط البلد في فراغ، من دون أن يتطلع من خلاله إلى إحراج هذا الطرف أو ذاك.

وفي حال عدم التوصل الى قانون انتخاب جديد، وعدم التمديد لمجلس النواب، فإن الفراغ على مستوى المؤسسة التشريعية سيقع، حتى لو بقيت هيئة مكتب المجلس برئاسة الرئيس بري تصرف أعمالا مجلسية داخلية. ويفترض برئيس الجمهورية أن يدرك أن الفشل في إقرار قانون جديد للانتخاب سيكون علامة من علامات نهاية عهده قبل أن يبدأ فعليا. وكل كلام خلاف ذلك سيكون مجرد دعاية سياسية. فالرئيس عون الذي وصفه أتباعه ومريدوه بـ «الرئيس القوي» سينتهي في حال الفشل في التوصل الى قانون جديد، رئيسا صوريا يقيم في بعبدا فوق ركام الدولة. أما «حكومة استعادة الثقة» كما سماها الرئيس سعد الحريري معتبرا أن فشلها في إقرار قانون جديد للانتخاب سيكون بمثابة فشل لها، فستتحول حكومة تصريف أعمال، ما سيبدد رصيدا ثمينا امتلكه رئيسها عند عودته الى السرايا، إذ اعتبرت عودته الى رئاسة الحكومة بمنزلة عودة رئاسة الحكومة الى «صاحبها» بعد طول غياب.

ولو ذهبنا أبعد لاكتشفنا أن الفشل في إقرار قانون جديد للانتخاب، وسقوط مجلس النواب في الفراغ، سيرخي بظلاله السيئة على مسيرة الرئيس نبيه بري الطويلة التي سيعتبر الكثيرون أنها انتهت الى انهيار مؤسسة مجلس النواب، وانتهت بضربة موجعة الى الموقع الشيعي الأول في الدولة.

بارود لـ «الأنباء»: القانون الجديد تغييري وسيأتي بمفاجآت

بيروت ـ اتحاد درويش

رأى وزير الداخلية السابق زياد بارود ان القانون الجديد للانتخابات الذي يعتمد النظام النسبي على أساس 15 دائرة سيؤدي حتما الى تغيير على مستوى تشكيل مجلس النواب، ملاحظا بأن القانون سوف يحمل مفاجآت للقوى السياسية التقليدية التي اعتادت حسم النتائج قبل خوضها للانتخابات، لافتا الى اننا تعودنا في لبنان على ان يكون هناك مقص يفصل القوانين على مقاسات أصحاب الحل والربط، مشيرا الى ان قانون «الستين» الذي اعتمد سابقا كانت نتائجه حوالي مائة مقعد تعرف مسبقا وقبل الذهاب الى الانتخابات. وأكد بارود في تصريح لـ «الأنباء» ان القوى السياسية لم يعد بإمكانها الهروب من إجراء الانتخابات، مؤكدا ان الانتخابات النيابية سوف تحصل وان التغيير وفق القانون النسبي آت، وسيحمل مفاجآت ونتائج غير محسومة سلفا بالنسبة للقوى السياسية. ورأى بارود ان القانون الجديد الذي لم تكتمل صورته بعد يلبي جزءا بسيطا من طموحات الشعب اللبناني وهو بداية ايجابية يمكن البناء عليها، لافتا الى ان لبنان وفق هذا القانون يكون قد دخل لأول مرة في تاريخه الى اعتماد النسبية في الانتخابات التشريعية منذ العام 1934 وهذا أمر جيد سواء على مستوى التمثيل النيابي أو على مستوى الترشيح والتصويت. ورأى بارود ان أي قانون انتخابي لا يمكن له ان يلقى الإجماع الكبير حوله، وأكد انه لا يمكن قيام مجلس نيابي خارج القيد الطائفي من دون تشكيل مجلس شيوخ تتمثل فيه العائلات الروحية كما تنص المادة 22 من الدستور. لافتا الى ان نظام المجلسين موجود في عدد من دول العالم وان الولوج الى هذا الموضوع يتحقق من خلال سلة متكاملة من الاصلاحات، ورأى ان النسبية لا بد ان تترافق مع احكام اصلاحية كالهيئة المستقلة للانتخابات والكوتا الجندرية والبطاقة الممغنطة للتصويت والمكننة في عمليات الفرز. ورأى بارود ان هناك تفاصيل تقنية في القانون الجديد لم تحسم بعد وستأخذ بعض الوقت لأن لها ارتدادات سياسية على مستوى النتائج الانتخابية، معربا عن اعتقاده بتمسك بعض القوى السياسية بموقفها منها كعملية فرز الأصوات وما اذا كانت ستتم افقيا أو عموديا، معتبرا ان من شأن ذلك ان يحدث فرقا كبيرا.

زياد بارود